معاون مدير التربية لأحد الأعضاء: لستَ مضطراً للذهاب إلى المدارس الخاصة

انتقادات حادة لأقساط المدارس الخاصة «الفلكية»

كريّم يهاجم آلية الاستجرار المركزي للمواد الطبية: أثبتت فشلها

مدير الصحة: صيانة الأجهزة تتم وفق معايير إدارية وحسب توافر الميزانية

فادي بك الشريف

وجه عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق محمود كريّم انتقاداً لاذعاً لآلية الاستجرار المركزي للمواد الطبية في وزارة الصحة، معتبراً أنها أثبتت فشلها ولاسيما أن العديد منها كانت تشترى سابقاً بأسعار أقل من «الاستجرار الموحد».

وقال كريم: إن الاستجرار الموحد أصبح «شماعة» للعديد من المشافي، بحيث أصبح أمراً واقعاً، تزامناً مع التأخير الحاصل في توفر المستلزمات الأساسية من سيرومات وشاش ومواد تخدير وقسطرة، وبات العديد من المشافي والأطباء يطلبون من ذوي المريض تأمين المواد نظراً لعدم توافرها.

وبينما أكد كريم أنه ينقل معاناة العديد من الأطباء والمرضى، قال أحد أعضاء مجلس المحافظة موجهاً حديثه إلى رئيس المجلس إن الدكتور كريم لا يمثل إلا نفسه ورأيه في هذا الموضوع، خاصة أن موضوع الاستجرار الموحد أقرته الحكومة وهي أعلم بهذا الموضوع ولاسيما مع الخلل الذي كان يتبع سابقاً قبل تطبيق الاستجرار.

من جهته شدد صبحي البحري النائب السابق لرئيس جامعة دمشق على أنه من الضروري تأمين المستهلكات الأساسية عبر المشافي وآمر الصرف، لكن يترك للوزارة وعبر الاستجرار المركزي تأمين التجهيزات الطبية الكبيرة مثل المرنان وغير ذلك، مطالباً بضرورة إعادة النظر بالنسبة للاستجرار المركزي الموحد، ليتم الاتفاق في نهاية المطاف على إعداد مذكرة تفصيلية حول هذا الموضوع ورفع التوصية اللازمة إلى وزارة الصحة.

وحول هذا الموضوع أكد مدير الصحة في دمشق محمد سامر شحرور أن الاستجرار يتم عبر عقود عن طريق وزارة الصحة، مضيفاً: قد يكون هناك تأخر خاصة أن الأمر مرتبط بمناقصات.

وفي السياق، قال شحرور: إن صيانة الأجهزة تتم وفق معايير إدارية وحسب توافر الميزانية، لكن هناك صعوبة في تأمين بعض القطع نتيجة الحصار الجائر، مضيفاً: هناك نقص في الكوادر الطبية وهذا الأمر ليس خافياً على أحد.

من جهته قال ممثل نقابة الأطباء عمار صابي: إن النقابة ليست لها علاقة بالتسعير بالنسبة للمعاينات، حيث إنها تقترح فحسب والوزارة هي من تصدر الأسعار من خلال لجنة خاصة بالأطباء.

وأكد رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة حسن ديروان أن إنشاء معمل حليب للأطفال الرضع حاجة وطنية لتوفير القطع الأجنبي على الدولة وعدم انقطاع استيراد حليب الأطفال في الصيدليات وتأمين غذاء الأطفال، علماً أن الوزارة توجه بترخيص معامل جديدة لتعبئة حليب الأطفال، وفي مجال الأدوية الهرمونية والأدوية السرطانية، علماً أن هناك صعوبة حالياً في إنتاج حليب الرضع، ومن الممكن تعبئته مع إضافة الفيتامينات اللازمة لنمو الأطفال بشكل صحي.

رئيس فرع الصيادلة: إنشاء معمل حليب للأطفال الرضع حاجة وطنية

في المقلب الآخر انتقد أعضاء في مجلس المحافظة الرسوم الكبيرة والفلكية التي تتقاضاها المدارس الخاصة، مطالبين بضرورة تثبيتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، وجعل الرسوم على غرار الجامعات الخاصة بحيث يدخل الطالب على رسم لا يتخرج منه إلا وفقاً له، لنشهد أن كل مدرسة ترفع الرسوم والخدمات كما يحلو لها بما في ذلك أجور النقل الكبيرة جداً.

وبينما أكدت أحد أعضاء المجلس أنه لا توجد ضوابط للمدارس الخاصة بحيث أصبحت «تجارية» من دون أي التزام، رد عليها معاون مدير التربية بدمشق أصف زيدون بالقول: لست مضطرة للذهاب إلى المدارس الخاصة؟

علماً أن الأقساط توضع عبر لجان وزارية وحسب تصنيف كل مدرسة وفقاً لنظام تصنيف واضح، أما أجور النقل والخدمات فهي تختلف من مدرسة إلى أخرى حسب الخدمات التي تقدمها كل مدرسة.

وفي مداخلة له، قال عضو المكتب التنفيذي للقطاع التربوي في المحافظة نديم دحدل: هناك من يقوم بـ٥٠ واسطة لتسجيل ابنه في مدرسة ما وهو على علم بالأقساط الكبيرة، علماً أنها توضع في مكان بارز في بهو المدرسة.

وأضاف: إن الأقساط المرتفعة تعود للمدارس في ضواحي دمشق وتصنف فئة أولى، أما المدارس ضمن دمشق فهي فئة ثانية، وبإمكان أي أحد تقديم شكوى عن أي مخالفة في أي مدرسة.

هذا وأكد مدير سياحة دمشق ماجد عز الدين أنه تم تحديد موعد معرض الزهور الدولي القادم بتاريخ ٣٠ آب وحتى ٩ أيلول المقبل وبرسم دخول رمزي لتمكين كل الفئات من ارتياد المعرض وخاصة ذوي الدخل المحدود، علماً أن المعرض يتضمن فعاليات ونشاطات مختلفة.

وقال: هناك متنزهات شعبية في دمشق ومتوزعة عند منطقة الربوة يكون الدخول إليها بشكل رمزي، بحيث يمكن للعائلة أن تصطحب معها الطعام والشراب ويتكفل المتنزه بتأمين الكراسي والطاولات بشكل رمزي.

ولفت عز الدين إلى أن الجولات الرقابية تتم بشكل دوري إلى كل المنشآت ويتم التأكد من الالتزام بالتعليمات والإعلان عن الأسعار والالتزام بالأسعار الرسمية المحددة، مع تنظيم الضبوط بحق المخالفين.

بدوره أوضح نقيب معلمي فرع دمشق عهد الكنج أن النقابة تقوم حالياً بتجهيز صالة للمناسبات في منطقة كفرسوسة وستكون أسعارها رمزية وتناسب المعلمين، لافتاً إلى أن وجود خمس صيدليات تابعة للنقابة التي تعمل على تأمين صيدليتين أخريين.

هذا وتركزت مداخلات الأعضاء على ضرورة تحديد أقساط ملزمة للمدارس الخاصة لكل مرحلة تعليمية من المراحل ومراقبة مدى الالتزام بالأقساط المحددة من وزارة التربية والإسراع بصيانة الأجهزة الطبية المعطلة في بعض المشافي والمراكز الصحية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية لجميع المشافي والمراكز الصحية والإسراع في تأهيل مركز محمود شحادة خليل الصحي، متسائلين عن سبب قيام مديرية التربية بطرح بعض المدارس العامة للاستثمار الخاص.

ودعا الأعضاء إلى تنشيط السياحة الشعبية من خلال تأمين متنزهات عائلية برسم دخول رمزي تناسب شرائح المجتمع كلها والتوسع في تأهيل ساحات المدينة ومكافحة حالات التسول التي بدأت تأخذ أشكالاً متعددة كبيع الزهور ومسح زجاج السيارات عند الإشارات المرورية وتوفير صالات للمناسبات خاصة بنقابة المعلمين وزيادة عدد الصيدليات التابعة لنقابة المعلمين بدمشق لتشمل مختلف مناطق المدينة.

مدارس بحاجة إلى ترميم وأخرى إلى تدعيم في السويداء

السويداء– عبير صيموعة

بعد تعثر أعمال البناء والترميم والتأهيل سنوات عديدة ضمن مدارس حزم –عرى –صلخد– عرمان– ذيبين– إضافة إلى مدرستي شهبا وصلخد الصناعيتين وضعت مديرية خدمات السويداء المدارس السبع قيد الدراسة والتعاقد، وأشارت رئيس دائرة التخطيط والإحصاء في المديرية المهندسة إيمان شنان لـ«الوطن» أنه بعد إعادة دراسة الأعمال بحسب الأسعار الجديدة ضمن مشاريع المدارس المتعثرة منذ سنوات تم رفع الدراسة للوزارة المعنية حيث جاء الرد بإجراء عقود بالتراضي مع المتعهدين لإكمال الأعمال التي تم سحبها منذ سنوات.

ولفتت إلى وجود خمسة أبنية مدرسية قيد التنفيذ خلال خطة العام الحالي وهي مدرسة الفنون النسوية في الغارية حيث وصلت نسبة أعمال الإكساء ضمنها إلى ٨٦ بالمئة ومدرسة بارك بنسبة تنفيذ ٦٣ بالمئة ومدرسة شهبا بنسبة ٨٢ بالمئة من تنفيذ أعمال الإكساء بعد إنهاء الهيكل وأعمال الباحة والتصوينة ومدرسة حي المضبعة شمال المصالح العقارية بنسبة تنفيذ ٣٥ بالمئة.

كما جرى التعاقد على مدرسة فوزات العيسمي وتم البدء بأعمال الحفريات بنسبة تنفيذ ٧ بالمئة.

وأكدت شنان حاجة عشرات المدارس في المحافظة إلى إعادة تأهيل وترميم إضافة إلى حاجة كثير منها إلى شعب صفية إضافية ولكن نقص الاعتمادات والتمويل المخصصة للأبنية المدرسية حال دون تغطية جميع تلك المشاريع إضافة لعدم تقدم المتعهدين للمناقصات المُعلن عنها خلال السنوات الماضية لعدم استقرار الأسعار.

وإشارة إلى أنه تم إدراج أكثر من ٢٠ مدرسة ضمن خطة المديرية لعام ٢٠٢٤ والتي تنتظر النقاش والاعتماد وهي المشاريع الأكثر إلحاحاً التي تحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم وصيانة إضافة إلى تدعيم.

دائرة الأبنية المدرسية بمديرية تربية السويداء أكدت لـ«الوطن» قيام المديرية هذا العام بإعداد دراسات لترميم تسع مدارس حيث جرى رصد مبلغ مالي لها مقداره ٨٥٠ مليوناً تمت المباشرة بإحداها في مدينة السويداء على أن تتم المباشرة بباقية المدارس تباعاً.

وأشارة إلى حاجة بعض المدارس إلى أعمال تدعيم من جراء حدوث مشاكل إنشائية وبنائية في بنيتها يتم إعداد دراسة من قبل فرع نقابة المهندسين في السويداء لتدعيم ثلاث مدارس تم اختيارها وتحديدها استناداً لمحضر لجنة السلامة العامة في السويداء.

كما جرت مخاطبة مديرية الخدمات الفنية لإدراج المدارس التي تحتاج إلى تدعيم جزئي وبنيتها الإنشائية سليمة ضمن خطتها للعام القادم.

نفقات وهمية من تكرار في الإصلاحات وشراء الإطارات

الجهاز المركزي يكشف قضايا فساد في مجلس مدينة القنيطرة بقيمة ٦٠٠ مليون

القنيطرة - خالد خالد

كشف فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالقنيطرة عمله، حيث تم الكشف على قضايا فساد، رغم العائق الذي يقف حجر عثرة أمام النشاط الملحوظ لإدارة الفرع وكوادره ومنها تغطية بعض المتنفذين بالمحافظة على أشخاص متهمين بقضايا فساد، ومؤخراً تم تشكيل لجنة للكشف على صرف كميات كبيرة من المازوت في مديرية زراعة القنيطرة وهدرها بطرق غير شرعية وخارج خطة المديرية، كما تم تشكيل لجنة للوقوف على المخالفات المرتكبة في مجلس تجمع بلدة جديدة الفضل، علماً أن الجهاز المركزي اكتشف قبل فترة قضايا فساد في المجلس المذكور وتم تحويل المتورطين إلى القضاء المختص.

وكشف تقرير صادر عن فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية في القنيطرة عن فساد في مجلس مدينة القنيطرة، حيث تقدر المبالغ الواجب استردادها نحو ٦٠٠ مليون ليرة.

وأوضح التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تم التدقيق بالوثائق المالية لمجلس مدينة القنيطرة ولوحظ عدم التقيد بأوامر الصرف وعدم التقيد بسنوية وبنود الموازنة، حيث تم تنظيم أوامر صرف للسنة الحالية علماً أن عقد النفقة والأعمال تمت في العام السابق، إضافة إلى عدم التقيد بمسك السجلات الخاصة بالعمل المحاسبي (سجل أمانات، سجل مصرف، سجل الذمة، لدى التدقيق المستند لأوامر الصرف وخاصة في ما يخص صيانة الآليات).

كما تبين وجود ملاحظات بعدم الالتزام بإرفاق ثبوتيات عوامل الصرف والوثائق الموجبة للصرف وخاصة فيما يتعلق بوثائق المستودع من مذكرات إدخال وإخراج واستلام ومحاضر التركيب والتنسيق ومحاضر استهلاك للوقود والزيوت وتقرير اللجان الفنية المختصة والسائقين للكشف والاستلام، إضافة لوجود تباين في تواقيع القائمين على العمل وأصحاب الاستحقاق) ولدى إجراء بعض التقاطعات المرفقة بمتن التقرير تبين وجود تكرار في الإصلاحات وخاصة بما يخص إجراء عمرات للمحركات وشراء المدخرات والإطارات وعدم الالتزام بالمدد الزمنية والمسافات التي شرعها القانون الأمر الذي أثبت أن إحدى النفقتين أو كليتهما هي نفقة وهمية وتم اقتراح استرداد مبلغ وقدره ٢٣٠,٧ مليون ليرة.

أما فيما يخص شراء الإطارات فتم صرف مبلغ ٨٤,٥ مليوناً وبعد التدقيق تبين عدم وجود كشوف وتقارير فنية وعدم وجود محاضر تركيب وتنسيق وعدم الالتزام بالمدد الزمنية والمسافات التي شرعها القانون حيث يتم الشراء بموجب طلب مقدم من أمين المستودع إلى المحاسب فقط ومن دون الرجوع إلى سائق الآلية مع عدم لحظ وجود الإطارات المنسقة في مستودع الحوارك وتمت المطالبة باسترداد كامل المبلغ المذكور.

وبالنسبة لصيانة السيارات المخصصة فقد لوحظ أنه تمت صيانة آليات ليست تابعة لمجلس مدينة القنيطرة وغير مفرزة لها ولم يلحظ وجود محاضر آليات تركيب وتنسيق وعدم وجود القطع المنسقة في المستودع حيث بلغت قيمة الإصلاحات ١٦ مليون ليرة.

وطالب التقرير باسترداد كامل المبلغ من اللجان القائمة على العمل وأمين المستودع والمحاسب متكافئين متضامنين.

وفي مجال الجباية تبين عدم وجود آلية لضبط شراء وتوزيع قسائم خاصة بياصات النقل الداخلي التابعة لمجلس المدينة، ولوحظ تكرار بأرقام الدفاتر في العام نفسه والأعوام السابقة واللاحقة وتم اقتراح مبلغ قدره ٤,٥ ملايين ليرة للقائمين على العمل.

وبالنسبة للمحروقات من خلال التدقيق باستهلاك الآليات تمت المطالبة باسترداد كمية ٥٧١ لتر بنزين وكمية ١٨٩٤ لتر مازوت عن عامي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢.

واقترح التقرير استرداد مبلغ مليون ليرة من المحاسب وأصحاب الاستحقاق لعدم اتباع الأصول الصحيحة وعدم وجود مذكرات السفر والمهام المرفقة ويتم الصرف من دون أي وثيقة مرفقة.

وحول أوامر الدفع، طالب التقرير باسترداد مبالغ قدرها ١٧,٨ مليوناً لإدخالات وهمية.